شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

المساكن بدلاً من فوائض النفط

مشكلة السكن في بلادنا ليست بأقل وطأة وخطورة من مشكلة الفساد المالي والإداري أو مشاكل الكهرباء والفقر والبطالة والخدمات العامة أو حتى مشكلة الأمن، وهي جميعاً لا تبدو قابلة للحل قبل أن تحل دولة القانون والعراقية مشكلتهما المزمنة في ان بيضتهم جاءت من الدجاجة أم دجاجتهم جاءت من البيضة!

بعدد السكان الذي يتجاوز الثلاثين مليون نسمة، وبعدد الوحدات السكنية الموجودة فعلاً والمقدّر بنحو مليونين ونصف المليون وحدة، وبمعدل عدد أفراد العائلة العراقية البالغ ٥,٥ أفراد (كل هذه الأرقام مستقاة من دراسات واحصائيات وزارة التخطيط) نكون في حاجة الآن الى ما يزيد عن ثلاثة ملايين وحدة سكنية، واذا ما علمنا ان نحو مليون من المساكن الحالية في المدن والأرياف غير صالح للسكن، فان الحاجة ترتفع الى نحو أربعة ملايين وحدة سكنية.

هذا رقم مهول في الواقع، فهو يعني ان علينا أن نبني ضعف عدد المساكن القائمة الآن في كل انحاء البلاد لنضمن أن يتمتع العراقيون بحقهم المكفول دستوريا في السكن المناسب.

أواخر العام الماضي أفاد رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي بان خطة وضعت بالتعاون بين وزارة الاعمار والإسكان وهيئة الاستثمار لبناء مليون وحدة سكنية خلال الأعوام الأربعة المقبلة، وهذا يعني اننا نحتاج الى ١٦ سنة لبناء الملايين الاربعة من الوحدات السكنية التي نحتاجها. هذا اذا جرى تنفيذ الخطة بحذافيرها وبمواعيدها من دون أي تأخير أو عرقلة. ولكن حتى الست عشرة سنة لن تكون كافية لحل مشكلة السكن لأن ملايين أخرى من العراقيين تكون قد ولدت وتحتاج بدورها الى المساكن المناسبة.

هذا يعني ان ملايين من العراقيين سيظلون في مطاردة لاهثة لعينة مع الزمن للحصول على المساكن.

المشكلة الأكبر التي تواجه قضية السكن لدينا هي الارض والتمويل. فالارض غالية لا يستطيع العراقيون بأغلبيتهم الساحقة تأمينها بدخولهم المتدنية، واذا استطاع قسم منهم فعل ذلك فانه يواجه كلفة البناء المتصاعدة فلكياً هي الأخرى.

أما من حل؟ نعم هناك حلّ سبقتنا اليه دول الخليج العربية ودول أخرى في قارات أخرى.

أكثر من نصف الاراضي في البلاد غير مستثمر لا في الزراعة ولا في السكن ولا في سواهما من الأنشطة الأخرى. في دول الخليج وزعت الحكومات الاراضي الصحراوية على السكان مجانا لبناء مساكنهم، ومنحتهم قروضا للبناء من دون فوائد فعمرت الصحراء بمدن عصرية كبيرة تتوفر فيها كل مستلزمات العيش الكريم، بل انها تبدو لنا في غاية الأبهة والبذخ والفخامة.

نحن أيضاً نستطيع أن نفعل الشيء نفسه في الأقل، فبدلاً من الحديث العقيم عن توزيع بعض أموال النفط على الشعب، يمكن للدولة أن توزع الأراضي على المواطنين وتمنحهم قروضاً نقدية من دون فائدة أو بفائدة متدنية للغاية.

بالطبع لا يكون التوزيع عشوائياً ولا منح القروض مطلقاً، فلا بد من ترتيبات تضمن بناء المساكن على الأراضي الموزعة بالقروض الممنوحة، وتضمن أن يتم البناء جماعياً عن طريق مؤسسات بناء محلية وأجنبية كبيرة.

أظن ان هذه أفضل طريقة لتوزيع الفائض من أموال النفط بما ينفع الناس من أبناء هذا الجيل والأجيال اللاحقة ويؤمن لهم ما يحفظ كرامتهم الانسانية.

نحن أيضاً نستطيع ان نفعل الشيء نفسه.

الدبّاغ: لا نستطيع دعوة سوريا.. القرار للجامعة العربية

ممثل العراق في الجامعة: العرب يوافقون على حضور قمة بغداد

ذكر ممثل العراق في جامعة الدول العربية إن العراق حصل على موافقة جميع الدول العربية لحضور قمة بغداد، مبينا أن ليس هناك أي بلد معترض على عقد القمة، في وقت أكدت الحكومة، أن الجامعة العربية هي من تقرر مشاركة سوريا في القمة العربية المزمع عقدها في العاصمة بغداد في الـ٢٩ من آذار المقبل ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن ممثل العراق في الجامعة العربية قيس العزاوي "منذ نحو عام ونحن نعمل بجد ونشاط لعقد القمة العربية في بغداد ولكن الأوضاع التي مرت بها الدول العربية في الفترة السابقة حالت دون عقدها في موعدها العام الماضي.

□ بغداد/ المدى

"مستدركا بالقول "ولكن هناك إجماعا عربيا لعقدها في بغداد من اجل عودة العراق إلى مكانته الطبيعية في صدارة الأمة العربية والدولية لأنه احدى دول المحور الأساسية وان غياب هذا المحور جعل الجامعة العربية في حالة غير متوازنة خلال السنوات الماضية".

وأضاف العزاوي إنه في المرحلة المقبلة سيكون العراق هو رئيس للقمة العربية التي ستعقد في آذار المقبل"، مبينا أن "وزير الخارجية أجرى مجموعة من الاتصالات مع وزراء الخارجية العرب المجتمعين بالقاهرة".

وكان هناك إجماع عربي على حضور القمة العربية في بغداد في جدول أعمالها والموضوعات التي تطرح خاصة بشأن الوضع العربي الحالي بعد الثورات والربيع العربي وتحقيقه للانتصارات كبيرة وتنزع الدول العربية عن حجابها الاستبدادي لتنطلق في مسيرة جديدة، على حد تعبير العزاوي.

والذي استشهد بقول وزير الخارجية هوشيار زيباري "إن العد العكسي الآن بدأ للقمة العربية في بغداد"، مؤكدا انه "بعد القمة العربية سيرأس العراق عددا من القمم فبالإضافة إلى انه رئيس للقمة العربية المقبلة سيكون رئيس للقمة الاستثنائية في شهر تشرين الثاني في بغداد من العام نفسه إضافة إلى رئاسته للقمة العربية اللاتينية التي تعقد في شهر أيلول في بيرو، كما سيرأس القمة العربية الأفريقية".

وعلى صعيد متصل أشارت الى انها ستكون منسجمة مع أي قرار عربي سواء بمشاركة سوريا من عدمه.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في تصريحات صحفية أمس إن "دعوة سوريا لحضور القمة العربية المقرر عقدها في بغداد في الـ٢٩ من شهر آذار المقبل، هو من مسؤولية الجامعة العربية، مبينا إن "جامعة الدول العربية هي من ستقرر مشاركة دمشق من عدمها في القمة".

وأضاف الدباغ أن "العراق لن ينفرد باتخاذ قرارات تخالف الجامعة العربية بشأن دعوة سوريا للمشاركة في القمة العربية، مؤكدا أن "العراق سينسجم مع قرارات الجامعة، سواء حضرت سوريا للقمة ام لم تحضر".

وفشل مجلس الأمن، في الخامس من شباط الحالي، في استصدار قرار يدعم مبادرة الجامعة العربية تجاه سوريا والتي تدعو إلى وقف العنف وتنحي الرئيس بشار الأسد وتسليم سلطاته لنائبه، والبدء بتشكيل حكومة تشارك فيها المعارضة، وحال الفيتو الروسي والصيني دون صدور هذا القرار رغم التعديلات التي أدخلت على مشروع.

وكانت الجامعة قد قررت في (١٢ تشرين الثاني الماضي) تعليق عضوية سوريا حتى تنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة، فضلاً عن سحب السفراء العرب من دمشق، في حين امتنع العراق عن التصويت على القرار وعارضه لبنان واليمن وسوريا، فيما وصفت الحكومة العراقية القرار بـ"غير المقبول والخطر جداً"، مؤكدة أن هذا الأمر لم يتخذ إزاء دول أخرى لديها أزمات أكبر، فيما اعتبرت أن العرب وراء تدويل قضاياهم في الأمم المتحدة.

وفي السياق ذاته قال النائب عن الكتلة العراقية البيضاء كاظم الشمري إن العراق بحاجة إلى احتضان القمة العربية على أرضه وإعادة ترتيب علاقاته مع أشقائه وأن يأخذ دوره الريادي في المنطقة العربية.

وأوضح في تصريح نقله المكتب الإعلامي للكتلة أمس الثلاثاء: "إن العراق اليوم بحاجة ماسة إلى أن يحتضن هذه القمة على أرضه في ظل هذه الظروف التي شهدت الانسحاب الأميركي وعودة السيادة الكاملة للدولة العراقية، فهو بحاجة إلى أن يبعث برسالة إلى محيطه العربي والى المجتمع الدولي بأنه قادر على أن يأخذ بدوره في المحافل الدولية".

وأضاف: "أن الدول العربية هي الأخرى بحاجة إلى جلوس قادتها مع بعضهم البعض وجها لوجه بعيدا عن الرسائل المتبادلة عن بعد، وبعيدا عن استخدام المبعوثين الدبلوماسيين".

وتابع الشمري: "اعتقد أن العلاقة بين العراق والدول الخليجية يجب أن تأخذ منحى آخر من خلال قيام العراق بالتوجه إلى الحاضنة العربية وإعادة ترتيب علاقاته مع أشقائه وأن يأخذ دوره الريادي في المنطقة العربية".

وبين: "أن دولة قطر على الرغم من محدودية إمكاناتها تاريخيا وجغرافيا وفكريا، فهي دولة صغيرة تمتلك قادة استطاعوا أن يوظفوا إمكانات دولتهم وتطورهم الإعلامي في لعب دور كبير في تحريك الشارع العربي"، مشيرا إلى: "أن العراق دولة كبيرة ذات عمق تاريخي وقدرات فكرية وثقافية أكثر مما لدى دولة قطر، مما يجعله قادرا على قيادة الوطن العربي لاسيما في ظل تراجع الدور العربي لعدد من الدول".

وكان وزير الخارجية هوشيار زيباري، في الأول من شباط ٢٠١٢، أن القمة العربية المقبلة ستعقد في بغداد في الـ٢٩ من آذار المقبل، مؤكداً أن الحكومة جادة في توفير الأمن للقادة والرؤساء المشاركين في القمة، فيما اعتبر نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي أن العراق قادر على إنجاح القمة العربية، وأنه مقبل على مرحلة سيترأس خلالها العمل العربي.

قمة سابقة .. (ارشيف)

وساطة صدرية لحلّ الخلافات بين المالكي والمطلك

□ بغداد/ المدى

حاكم الزاملي

كشفت كتلة الأحرار النيابية عن وساطة سيقوم بها التيار الصدري بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية لحل قضية نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، فيما نفى عضو في الوفد المفاوض للتحالف الوطني تأجيل اجتماع اليوم للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني.

وقال النائب عن كتلة الأحرار الصدرية حاكم الزاملي في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء: إن حل جميع مشاكل البلاد خلال اللقاء الوطني صعب جداً وأن المشاكل السياسية بدأت تتراكم، مبيناً: أن التحالف الوطني بصدد وضع آلية وخطوات لحل القضايا العالقة بين الكتل وتحقيق الشراكة الوطنية وتأسيس الدولة الحديثة.

وأكد النائب عن الوطني: أن قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك لا تطرح خلاف اللقاء الوطني المرتقب عقده، كاشفاً عن وجود تحركات لكتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري على رئيس الوزراء نوري المالكي ونائبه صالح المطلك، لأجل حل الخلاف بين الاثنين والتوصل لحل، وهو إما الرجوع لمنصبه أو استبداله بشخص آخر. وكان نائب رئيس الوزراء صالح المطلك قد وصف في وقت سابق في أكثر من تصريح رئيس الوزراء نوري المالكي بأنه "دكتاتور" على حد تعبيره في إحدى اللقاءات التلفزيونية الأمر الذي دفع رئيس الوزراء إلى تقديم طلب إلى رئاسة البرلمان في كانون الأول الماضي بسحب الثقة عنه.

وكرر المطلك بعد ذلك الاتهامات للمالكي بالتفرد في إدارة الحكم وشبهه بصدام في حين قال القيادي في دولة القانون ياسين مجيد إن طلب سحب الثقة كان "لعدم أهليته وكفاءته ونزاهته".

وكان نائب رئيس الوزراء والقيادي في القائمة العراقية صالح المطلك قد رفض في التاسع من الشهر الجاري عودته إلى مجلس الوزراء من دون "ضمانات لتغيير مسار العملية السياسية" بحسب تعبيره.

وتزايدت المطالبات من قبل التحالف الوطني بسحب الثقة عن نائب رئيس الوزراء والقيادي في القائمة العراقية صالح المطلك لاتهاماته المتكررة لرئيس الوزراء نوري المالكي بالتفرد بالسلطة.

إلى ذلك، نفى رئيس كتلة الفضيلة عمار طعمة ما تناقلته وسائل الإعلام بشأن إرجاء الاجتماع التحضيري للقاء الوطني الذي سينعقد يوم غد الأربعاء.

وقال طعمة في تصريح لوكالة الفرات نيوز إن "الاجتماع التحضيري لم يؤجل وسينعقد اليوم"، مؤكدا انه "لم يبلغ شخصيا او احد افراد اللجنة بتأجيل الاجتماع إلى إشعار آخر".

وكانت مصادر نيابية قد أكدت أن الاجتماع التحضيري للقاء الوطني أرجئ إلى إشعار آخر دون ذكر الأسباب.

وأوضح إن "الغرض من هذه التصريحات تعطيل سير هذه اللقاءات للتحضير لعقد الاجتماع الوطني"، واصفا إياها بـ"زوبعة في فنجان".

إعلان نتائج التحقيقات ينتظر القبض على متهمين هاربين

الموسوي: لا علاقة لي بتفجير البرلمان.. والملا: القضاء مسيّس

□ بغداد/ المدى

استكمل مجلس النواب أمس مناقشته للموازنة الاتحادية في جلسة خصص جدول أعمالها إلى الموازنة فقط،

والذي أنهى خلال جلسته الـ١٦ التي عقدت في الـ٣١ من كانون الثاني الماضي، القراءة الأولى لمشروع قانون الموازنة المالية للعام ٢٠١٢.

وشهد المركز الصحفي عقد ٦ مؤتمرات صحفية لمختلف الكتل والنواب كان أبرزها مؤتمران للنائبين جعفر الموسوي عن التحالف الوطني، وحيدر الملا عن ائتلاف العراقية وضحا من خلالهما قضية رفع الحصانة عنهما وقال الملا، إن السلطة القضائية تنتهج نهجاً غير مهني في طلبات رفع الحصانة عن النواب لتكميم الأفواه، معتبراً إياها غير دستورية ومشكلة خارج إطار الدستور.

وقال المتحدث باسم القائمة حيدر الملا خلال مؤتمر صحافي عقده، أمس، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "السلطتين التنفيذية والتشريعية بشقيها رئاستي الجمهورية والوزراء مشكلة بموجب الدستور"، مبيناً أن "السلطة القضائية مشكلة خارج إطار الدستور بأوامر الحاكم المدني بالعراق بول بريمر".

وأضاف الملا أن "السلطة القضائية غير دستورية وتنتهج نهجاً غير مهني بطلبات رفع الحصانة، في محاولة سياسية لتكميم الأفواه وتعطيل الدور الرقابي لمجلس النواب"، معتبراً أن "حديث القضاء بشأن موضوع رفع الحصانة عني جنحة وليست جناية".

ودعا الملا الكتل السياسية إلى "اتخاذ موقف أمام من يريد سياسة تكميم الأفواه وتعطيل الدور الرقابي لمجلس النواب".

إلى ذلك اتهم النائب عن كتلة الأحرار جعفر الموسوي جهات سياسية لم يسمها بزج أسمه في الإعلام بتهمة تورط أحد عناصر حمايته بتفجير البرلمان الذي وقع في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١١.

وقال الموسوي في مؤتمر صحفي عقده في مبنى البرلمان حضره مراسل المدى في البرلمان أمس "أنني أبرئ نفسي من التهم التي وجهت إلي بتورط أحد عناصر أفراد حمايتي بتفجير البرلمان واتهم بعض الجهات السياسية بمحاولة زج اسمي في الإعلام في هذه الحادثة، وقد رفعت دعوى قضائية ضد إحدى وسائل الإعلام التي روجت لمثل هذه الاتهامات".

وأضاف أن "نتائج فحصوات الـ [DNA] التي أجريت على جثة حمايتي أثبتت أن مقتله في منطقة المنصور غربي بغداد قد عثر عليها قبل ساعتين من تفجير البرلمان، وكان معه سلاحه الشخصي وهو مسدس نوع [بونك] فيما لم تكشف حتى الآن الفحوصات عن هوية جثة الانتحاري الذي استهدف مجلس النواب".

الموسوي

وكان النائب عن كتلة الأحرار جعفر الموسوي قد أعلن "انه سيكشف خلال مؤتمر اليوم عن تفاصيل مهمة جدا تتعلق بتفجير مجلس النواب وعلاقته بالتفجير الذي حدث في اليوم نفسه في منطقة المنصور أمام معرض بغداد الدولي".

وكان عضو لجنة الأمن والدفاع حاكم الزاملي كشف لمراسل المدى في البرلمان أمس أن التحقيقات مازالت جارية وان المؤشرات الأولية قد استبعدت نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي من دائرة الاتهام بعد أن اعلن في بعض وسائل الإعلام عن إمكانية تورطه فيها.

واضاف الزاملي وهو عضو كتلة الأحرار نحن الآن بانتظار شخصين هاربين. ومن ثم الإعلان عن نتائجها. يذكر أن انفجاراً وقع في الـ[٢٨] من شهر تشرين الثاني الماضي عام ٢٠١١ قرب مقر مجلس النواب في المنطقة الخضراء بواسطة سيارة مفخخة، وأسفر الانفجار عن إصابة عدد من المواطنين بينهم النائب عن التحالف الكردستاني مؤيد الطيب ومقتل احد حماية النائب جعفر الموسوي.

وكانت بعض وسائل الإعلام قد أفادت بان أحد أفراد حماية النائب الموسوي متورط في التفجير، فيما كشف عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حاكم الزاملي عن هوية الانتحاري المسؤول عن تفجير البرلمان أواخر شهر تشرين الثاني الماضي عام ٢٠١١ حيث قال "انه وبحسب البيانات والتحقيقات إن الذي اشترك في تفخيخ العجلة وتفجيرها هو فلسطيني الجنسية وهو صاحب السيارة المفخخة أيضاً".

إلى ذلك رفعت رئاسة مجلس النواب العراقي، أمس الثلاثاء، جلسة المجلس الـ١٩ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى الخميس المقبل، فيما أكد مصدر برلماني أن الجلسة شهدت إنهاء القراءة الثانية لمشروع قانون عقد المعاهدات.

وأفاد مراسل المدى، بأن "رئاسة مجلس النواب رفعت، أمس، الجلسة الـ١٩ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى الخميس المقبل الموافق ١٦ من الشهر الحالي"، مبينا أن "الجلسة شهدت إنهاء القراءة الثانية لمشروع قانون عقد المعاهدات" فضلا عن استمرار البرلمان مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للعام الحالي ٢٠١٢".

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي طالب في الـ٢٨ من تشرين الثاني ٢٠١١، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام ٢٠١٢ خلال مدة قصيرة، مؤكداً ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون